الاقتصادية بالضفة الغربية . وبخلاف الاجتماعات السابقة لهذه اللجنة ، فقد اعلن عن بعض ما دار وما اتخذ من توصيات في اجتماعها هذه المرة . اذ ورد في صحيفة الدستور الاردنية ، انه تقرر الاهتمام « باحتياجات المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية ، وزيادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لمواطني الضفة الغربية والتي نجمت عن الاحتلال . كما تقرر اعفاء جميع الشاحنات التي تنتقل بين ضفتي المملكة من كافة الرسوم المترتبة عليها منذ عام ١٩٦٧ وحتى زوال الاحتلال » . وذكرت « الدستور » على لسان وزير المالية الذي حضر اجتماعات اللجنة ، انه اتخذت عدة قرارات « تتعلق بدعم اخوتنا في الضفة الغربية » ، وأوضح ان من بينها استئناف دفع الرواتب لجميع الموظفين ، وكذلك زيادة رواتب الموظفين الذين يتناولون « راتبا واحدا [؟!] » بنسبة ٥٠٪ من رواتبهم الاساسية . وقال ان الرواتب والزيادة سيباشر دفعها ابتداء من مطلع الشهر القادم [شباط] حيث سيتم اقرار مشروع موازنة الدولة للعام ١٩٧٤(٤٥).

هكذا اذن ، جاء الاهتمام الاردني بالمصالح الاقتصادية للضفة الغربية ، مشيرا الى فشل سياساته ، على الصعيدين العربي والفلسطيني ، في تحقيق اية انجازات ملموسة، تقوي من مركزه التفاوضي على المستقبل السياسي للضفة الغربية .

ويبقى السؤال قائما : هل كان هذا الخيار مفتوحا بحق أمام النظام الاردني ؟ وبمعنى آخر : هل كانت يد النظام مطلقة في لعب ورقة العلاقات الاقتصادية مع الضفة الغربية ؟

ان كل ما جرى بشأنه على هذا الصعيد ، هو ابداء النظام الاردني لاهتمامات عملية وعلنية ، لتنمية علاقاته الاقتصادية بالبرجوازية التجارية ــ الصناعية بالضفة الغربية . وقد جاء هذا الاهتمام العلني كردة فعل لحالة الانحياز العلني ، ايضا ، لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية ، من قبل جماهير الضفة المحتلة ، عقب صدور قرارات قمة الجزائر التي كرست اهم واخطر احباط سياسي للنظام بعد حرب تشرين ، وعقب فشل الحكومة الاردنية ، خلال المرحلة الاولى من مؤتمر جنيف ، في تثبيت مبدأ وجوب « فصل القوات » الاردنية ــ الاسرائيلية ، على غرار ما كان يحدث على الجبهة المصرية ، وما كان منويا عمله على الجبهة السورية . لذلك فقد اتسم المنحى الجديد للسياسة الاردنية تجاه الضفة الغربية ، في هذه الفترة ، بالتركيز على الخيارات الاقتصادية المتاحة أمامه . الا أن تطور الاحداث السياسية ، لم يمهل النظام الوقت الكافي للعب ورقته الاقتصادية ــ السياسية هذه . ففي غمرة التوجه العلني للنظام نحو الضفة الغربية ، وحبس خطواته السياسية على الصعيدين العربي والدولي ، وقع التمرد العسكري في الجيش الاردني ، مرتديا طابع التذمر من الاوضاع الاقتصادية المحلية . وبالرغم من أن ملابسات حادث التمرد هذا غير معروفة بالضبط ، الا ان « اردنية » المطالب للمتمردين ، المدعومة من قبل الاتجاهات الاقليمية في القصر(٤٦)، تعطي فكرة صحيحة حول محدودية قدرة النظام على مواصلة لعب ورقته الاقتصادية ــ السياسية تلك ، على صعيد العلاقة مع الضفة الغربية . وأبرز دليل على ذلك ، قيام وفد يمثل المصالح التجارية لبرجوازيي الضفة الغربية بزيارة عمان ، بعد حوالي اسبوعين من اخماد التمرد العسكري الذي وقع في أوائل شباط (فبراير) ١٩٧٤ ، دون حصوله على أكثر من **وعد** لحل المسائل المعلقة مع النظام الاردني ، والمتصلة مباشرة بمصالح البرجوازية التجارية في الضفة الغربية . فقد اجتمع الوفد المكون من سبعة عشر عضوا ، يمثلون البلديات وغرف التجارة واللجنة الزراعية العليا بالضفة الغربية ، مع وزير الاقتصاد الاردني لبحث المطالب التي تقدم بها الوفد ، وأبرزها المواضيع المتعلقة بادخال وتصدير منتوجات الضفة الغربية وتوزيع حصيلة الصندوق الذي خصص ريعه لصالح مزارعي الضفة الغربية(٤٧)، وتقديم